الصكوك الاقليمية:

بادرت العديد من الدول لابرام اتفاقيات دولية اقليمية خاصة بحقوق الانسان ، و توجت هذه الجهود بابرام العديد من الاتفاقيات على المستوى الاقليمي سنشير لنماذج عنها:

أ-الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان:

وافق المجلس الاوروبي المنعقد بمدينة روما على هذه الاتفاقية في 1950/11/4،و دخلت حيز التنفيذ في 1953/09/03،تتكون من 66 مادة ،و 14 بروتوكولا ملحقا بها.

و تضمنت النص على الحقوف و الحريات المعترف بها لكل الاوربيين على حد السواء،دونما تمييز على أي أساس كان.

و لضمان احترام الحقوق و الحريات الواردة في الاتفاقية تم النص على اليات للاشراف على حسن التطبيق هي:اللجنة الاوروبية لحقوق الانسان و المحكمة الاوروبية لحقوق الانسان.

ب-الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان و الشعوب:

تم اعتماد الميثاق من طرف منظمة الوحدة الافريقية في دورتها 18 المنعقدة بنيروبي عاصمة كينيا في 1981/06/28،و دخل حيز التنفيذ في 1986/10/21.يتكون من 68 مادة.

يتضمن الميثاق الافريقي ثلاثة اجزاء يتعلق الجزء الاول بالحقوق و الواجبات ،في حين يتضمن الجزء الثاني تدابير حماية هذه الحقوق ،في حين نص الجزء الثالث على احكام التصديق و دخول حيز النفاذ.

و تتمثل اليات الاشراف على تنفيذ الميثاق في اللجنة الافريقية لحقوق الانسان و المحكمة الافريقية لحقوق الانسان.

ج-الميثاق العربي لحقوق الانسان:

تم إبرامه بصيغته الجديدة في العام 2004، بعد تعديلات جوهرية أدخلها خبراء عرب وعدد من مؤسسات المجتمع المدني على الصيغة الاولى التي أقرت في 12 سبتمبر 1994 بعد رحلة طويلة ومضنية دامت نحو 23 عاماً، حين تقرر وضع ميثاق عربي لحقوق الإنسان في العام 1971 بتكليف من جامعة الدول العربية.

وبعد مناقشات مستفيضة مع عدد من الخبراء العرب وعبر لجان جامعة الدول العربية وافقت قمة تونس العربية في قرارها رقم 270 في 23 مايو 2004على الصيغة الأكثر قرباً من الشرعة الدولية التي تم دخولها حيّز النفاذ رغم استمرار بعض الحكومات العربية في تحفظاتها، وكذلك نقد بعض مؤسسات المجتمع المدني للصيغة الجديدة باعتبارها لا ترتقي الى مستوى الشرعة الدولية.

احتوى الميثاق على 53 مادة ووردت فيه إشارات مهمة الى: «الأمة العربية» وقيمها الروحية و«مبادئ الدين الإسلامي» الحنيف والديانات السماوية الأخرى، وكذلك وردت إشارة متميزة عن جميع مواثيق حقوق الإنسان العالمية والإقليمية.

في 15 مارس 2008 دخل الميثاق العربي لحقوق الإنسان حيّز النفاذ بعد أن صادقت عليه سبع دول عربية هي: الأردن ولبنان والبحرين وسورية وفلسطين وليبيا ودولة الإمارات العربية.